

التمكن والاعتماد الاقتصادي للمناطق واللا-مركزية في العراق¹

د. علي مرزا*

أولاً: مقدمة²

منذ بدء الاحتجاجات في محافظة الأنبار ومناطق أخرى في وسط العراق في أواخر 2012 وتحولها تدريجياً إلى تصعيد عسكري، توسع مسرح عمليات الجماعات المسلحة وخاصة داعش ضد القوات المركزية. وخرجت الفلوجة ثم أجزاء أخرى من الأنبار منذ أوائل 2014 عن السيطرة الحكومية لتصل منعطفاً خطيراً في 10 حزيران 2014 باحتلال الجماعات المسلحة لمدينة الموصل، بعد أن كانت تحت نفوذهم لفترة طويلة. ثم احتلت مدن ونواحي من محافظتي صلاح الدين والأنبار وأنحاء من محافظتي ديالى وكركوك (ISW, 2014). و"فتحت" الحدود مع شرق سوريا، في 29 حزيران. وبالنتيجة تحددت في العراق، من الناحية العسكرية، ثلاثة مناطق، تتغير تخوم وامتدادات ومواقع سيطرة اثنان منها مع/في المنطقة الوسطى حسب مجرى العمليات العسكرية، (ISW, 2014, Lewis, 2014, Cockburn, 2014):

(1) كردستان وأجزاء من محافظتي كركوك ونيوى بعد أن دخلت قوات البيشمركة مناطق "متنازع عليها" ومناطق أخرى بما فيها حقول نفط كركوك.

(2) المنطقة الوسطى شمال بغداد (نيوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار). وهي المسرح الاساس للعمليات العسكرية. ولا زالت اجزاء مهمة منها تحت سيطرة القوات الحكومية والمتطوعين أو/و العشائر الموالية والبيشمركة. ولقد تصاعدت جهودها في استجماع شملها وتنسيقها منذ أواخر آب لاستعادة السيطرة على الأجزاء الأخرى. ولكن من ناحية ثانية، فإن الجماعات المسلحة لا زالت تسيطر على مواقع استراتيجية ولوجستية فيها وامتداداتها إلى سوريا. ويقع ضمن مجالها خط أنبوب تصدير النفط من كركوك إلى جيهان/تركيا. كما قامت باستخراج النفط في بعض حقول منطقة حميرين كحقل عجيل، (Iraq Oil Report, 9 July, 2014).

(3) بغداد والمنطقة الجنوبية. وهي تحت سيطرة الحكومة المركزية، مع تكرار الهجمات الارهابية حول "حزام" بغداد وفي داخلها.

ولقد أثارت ممارسات الجماعات المسلحة في التهجير والاضطهاد والقتل ضد الاقليات والخصوم في المنطقة الوسطى استنكاراً عالمياً واسعاً أعقبه إجراءات لمساعدات انسانية. ونتيجة لمهاجمة هذه الجماعات لمناطق محيطة بكردستان بما في ذلك سد الموصل وكذلك تهديد أربيل في أوائل آب، رافق الإسناد السياسي الدولي تكثيف القصف الجوي الأمريكي (ودول أخرى، فيما بعد) لمواقع هذه الجماعات في العراق. وقررت دول من الإتحاد الأوروبي وحتى إيران تزويد كردستان بالسلاح. وفي خطابه في 10 أيلول أعلن الرئيس أوباما عن "استراتيجية لحلف دولي" لمكافحة الارهاب تقوم على توسيع القصف الجوي في العراق (وإمكانية امتداده إلى سوريا، الذي بدأ فعلاً في أواخر الشهر) بالإضافة لتدريب وإسناد القوات العراقية ووقف تدفق المتطوعين وتجفيف منابع تمويل داعش، وأخيراً تقديم مساعدات انسانية.

¹ أشكر السادة: كامل المهدي وكامل مهدي ونبيل النواب وزيد حبة على ملاحظاتهم القيمة على مسودة أولية اوسع من هذه الورقة.

² مستلة من: علي مرزا (2014).

ثانياً: الخلاف والوفاق المجتمعي

مما تقدم يتبين أن وحدة العراق وسلامة أراضيه تتعرضان، في الوقت الحاضر، إلى مخاطر وتهديد جدي يتعدى بكثير ما تعرضتا له منذ تشكيل الدولة في 1921. وهناك من يرى أن هذه المخاطر والتهديد، الذي تكرر، بدرجات عنف مختلفة، أكثر من مرة منذ ذلك التاريخ، ينبع من أن الدولة تشكلت في حينه من مناطق وطوائف وأثنيات متباينة ولقد جمعها مشروع فرضته اصطناعاً بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. في المقابل، هناك من يرى أن الترابط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي/الحضاري لمناطق العراق ومكوناته تطور تدريجياً، خلال قرون سبقت القرن العشرين، ليصبح نتيجة لذلك منطقة مترابطة واحدة في بداية القرن. وبالنتيجة فإن ما فرض كان واقعاً وليس اصطناعاً، الخفاجي (2012).

وعلى كل حال، فلقد أعقب تشكيل الدولة تطوّر الترابط والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتكوّن جامع حضاري/ثقافي/فني من خلال التعليم وفي الصحف والنشر والإعلام والشعر والأدب وفي حركات سياسية موحدة، وكذلك من خلال الخدمة العسكرية الإلزامية، أدت جميعها إلى نشوء شعور وطني عراقي.

ولكن كل ذلك لم يؤدي إلى تكوين عقد اجتماعي مستدام. فالمناطق المختلفة ومكوناتها، بالرغم من زيادة ترابطها وتفاعلها وعلاقتها واقترابها من تكوين هوية وطنية عراقية جامعة، انما مسكتها القوة العسكرية والأمنية للحكومة المركزية. ففي خلال الحكم الملكي ومع نشوء حركات سياسية قطرية/وطنية ويسارية وقومية عابرة للطوائف والأثنيات، خاصة في المدن، فإن الدولة واجهت انتفاضات وتمرد عشائري متكرر في الفرات الأوسط والجنوب وفي الشمال لتعكس، بجانب منها، توتر طائفي وأثني أمكن التغلب عليه بالقوة. مع ملاحظة انه حتى العقد الأخير من القرن الماضي، كان تكرر الحملات العسكرية في الشمال شاهداً على توتر أثني مزمن. وبعد 1958 استمرت قوة السلطة المركزية، مع اندلاع النزاع اليساري-القومي الذي ربما كان، بجانب منه، يخفي توتراً طائفيّاً. وبعد 1968، كان للقبضة الأمنية القوية، من ناحية، وتوسع الاستخدام في الدولة ومن ثم الارتفاع بالمستوى المعيشي نتيجة الإيرادات النفطية المتزايدة، من ناحية أخرى، أثر في تخفيف أو خمود هذا التوتر. ولكن باندلاع الحرب العراقية-الإيرانية وعمليات التهجير والاضطهاد، وبروز احزاب دينية معارضة، تقوى البُعد الطائفي في المجتمع. وتُمثّل انتفاضة 1991 بعد حرب الكويت، من ناحية، والحملة الإيمانية للنظام خلال التسعينات، من ناحية أخرى، عاملاً هاماً في تركيز هذا البُعد مجدداً (Haddad, 2011). أما بعد 2003 فلقد تم مأسسة هذا البُعد في النظام السياسي والذي غلبت الممارسة والخطاب الطائفي/الأثني فيه على ممارسة وخطاب التوحيد. وجاء النزاع المسلح خلال 2005-2008 ثم العمليات العسكرية الجارية لتوسع الشرخ المجتمعي.

ولقد رافق التوتر الطائفي/الأثني أو تمت من خلاله انواع اخرى من النزاع، قد تكون أكثر أساسية منه، مثل النزاع على الموارد الطبيعية وبالذات النفطية وربما، يعتقد بعض الباحثين، حتى أشكال من النزاع الطبقي. وبالرغم من انتشار الموارد النفطية/الغازية في أنحاء العراق، كما سيرد أدناه، فإن هذه الموارد متركزة في الجنوب أساساً وفي الشمال بالدرجة التالية. إن السيطرة على المنابع ومن ثم العوائد

النفطية/الغازية كان من أهم الوسائل لتحقيق التمكّن الاقتصادي ومن ثم التمكّن السياسي والمسك بزمام السلطة سواء كان على مستوى السلطة المركزية (Tripp, 2000) أو حديثاً في إقليم كردستان، وقد يمتد ذلك، فيما يبدو، إلى المحافظات. وبالنتيجة سيمثل شكل السيطرة على هذه الموارد وإدارتها وتوزيعها أحد التحديات التي تواجهها وحدة أو تتأفر المناطق والمكونات المختلفة في العراق.

وهنا تكمن جذور معضلة جوهرية. فمن ناحية، أثبتت الحكومات المركزية، خلال ما يزيد على تسعة عقود، بدرجات مختلفة، على عدم قدرتها على اتباع حوكمة رشيدة جامعة لكافة المناطق والمكونات مما أدى بالنتيجة إلى استمرار توتر/نزاع، يزداد ويخفت حسب الظروف. بالإضافة لذلك فإنها أثبتت خاصة منذ أواخر سبعينات القرن الماضي على تواضع إدارتها للموارد النفطية، خاصة: (أ) أثناء 1980-2003، من خلال إنفاق جزء كبير من عوائدها على حروب ومغامرات اقليمية ومن ثم ربطها بأقساط خدمة ديون وتعويضات خارجية سنوية والتزامات أخرى طويلة الأمد، (ب) بعد 2003، من خلال ضياع جزء مهم من عوائدها نتيجة للفساد والمحسوبية والنزاع الطائفي/الأثني. كل ذلك دفع/يدفع إلى بروز دعوات لتكوين إدارات ذاتية مستقلة للمحافظات/المناطق على غرار التجربة الكردستانية، والتي تقود بالنتيجة إلى إضعاف جدي للسلطة المركزية. ولكن في المقابل، هناك عوامل اقتصادية (توفر الموارد الطبيعية، سعة السوق، ترابط الموارد المائية، الخ) وأمنية (خاصة في حالة الوصول إلى توافق مجتمعي وما يؤدي إليه من سلم أهلي وتحجيم للتدخل الإقليمي)، وموضوعية/ذاتية (علاقات ووشائج اجتماعية وثقافية/حضارية وسكانية، الخ) ودولية/اقليمية، كلها تبرر أو تدفع باتجاه استمرار العراق بدولة موحدة، يكون لسلطة مركزية مقتدرة ذات مصداقية وطنية ومؤسسات اتحادية فعالة دور أساس في الحفاظ عليها.

ومع صعوبة إيجاد تسوية مستدامة لهذه المعضلة، التي استمرت طويلاً، فإن تطبيق إدارة لا-مركزية "متوازنة" للمحافظات/المناطق وتقرير آلية للمشاركة في الموارد النفطية خاصة من المناطق المتمكنة اقتصادياً (الغنية بالنفط/الغاز) نحو مناطق "العجز"، يمكن أن تكون عناصر أساسية لأي حزمة تستهدف تحقيق هذه التسوية. لذلك ستركز هذه الورقة على بعض جوانب هذين العنصرين، تبعاً في الفقرات التالية.

ثالثاً: المركزية واللا-مركزية

تعرضت سلطة الادارة المركزية للانحسار منذ صدور قرار مجلس الأمن بفرض مناطق حضر الطيران في 1991 والتي أدت إلى تحول اقليم كردستان إلى منطقة مستقلة عن المركز. ثم امتد الانحسار إلى المنطقة الوسطى بعد 2003، خاصة خلال 2005-2008، لتخرج أجزاء مهمة منها فعلياً عن سلطة المركز منذ حزيران 2014. وقد يصبح من الصعب عكس الانعزال الفعلي الحالي لمناطق العراق، بعد انتهاء العمليات العسكرية، بدون ادراك حقيقة أنه كما في كردستان فإن العودة إلى إدارة مركزية لباقي العراق كما كانت قبل 10 حزيران، أصبحت غير مقبولة سياسياً أو إدارياً. إن ما يمكن تأمله هو تحويل هذا الانعزال إلى تنظيم إداري/مالي يساهم في إعادة التوحيد الاقتصادي. وبالرغم من وجود شواهد قوية تبين أن عرب العراق يفضلون استمرار دولة موحدة فإن هذه الوحدة، إن كانت ممكنة في ظل الاستقطاب الطائفي، تتطلب إدارة لا-مركزية واضحة بوحدة جغرافية ذاتية الإدارة. ولقد وجد ذلك صدقاً في تأكيد رئيس الوزراء الجديد على

اللا-مركزية، في المرحلة المقبلة، عند عرضه لبرنامج حكومته في جلسة نيل الثقة في مجلس النواب في 8 أيلول/سبتمبر 2014.

ويثار تساؤل حول شكل الإدارة اللا-مركزية في العراق. هل سيكون في الإبقاء على المحافظات (خارج كردستان) كما هي ولكن بتطبيق قانون المحافظات (رقم 21 لسنة 2008) المعدل، أو في انتظامها في مناطق/أقاليم؟ ولعل تجنب العديد من المعلقين وبعض الجهات السياسية لخيار انتظام المحافظات (خارج كردستان) بمناطق أو أقاليم نابع من عاملين. الأول، التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تحويل المناطق/الأقاليم بالنتيجة إلى دويلات طائفية/أثنية متصارعة وتدخل إقليمي ودولي مستمرين. والعامل الثاني، يتمثل في الخشية من نشوء إقليم/أقاليم في البصرة/المنطقة الجنوبية بنفس الاستقلالية التي يتمتع بها إقليم كردستان وما لذلك من تبعات في إضعاف المناطق الأخرى سياسياً وتحجيم أكبر مجال نفوذ وإدارة السلطة المركزية، كون هذه المحافظة/المنطقة هي المعول عليها، في المقام الأول، في الأمد القصير/المتوسط في تمويل باقي المناطق والمركز من خلال الميزانية الاتحادية. ولكن من الجدير الإشارة إلى أن هذه الخشية قائمة، عند تطبيق قانون المحافظات، حتى عند بقاء المحافظات كما هي وعدم انتظامها بمناطق أو أقاليم. فلقد ورد في التعديل الصادر في 8 آب/أغسطس 2013، لقانون المحافظات، مجموعة من الفقرات/المواد التي يمكن أن تزيد من استقلالية المحافظات غير المنتظمة بأقاليم، عن السلطة المركزية، فيما يخص صلاحياتها ومواردها المالية. ففي جانب الصلاحيات ورد في سادساً من المادة (2) ما يلي: "تدار الاختصاصات المشتركة المنصوص عليها في المواد (112 و 113 و 114) من الدستور بالتنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية وتكون الأولوية فيها لقوانين المحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما وفقاً لأحكام المادة 115 من الدستور". ومن المرجح أن يفقد تطبيق هذا القانون إلى وضع مماثل للعلاقة القائمة حالياً بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان. وحيث إن المادة 112 من الدستور متعلقة بالموارد الطبيعية ومنها النفط، وفي ضوء ما اتبعته كردستان من سياسة نفطية مستقلة، فإن هذا التعديل يتيح للمحافظات مساراً مماثلاً.

لذلك مهما كان الشكل الذي سيتم تبنيه للإدارة اللا-مركزية فإن من المناسب تطبيقه، بما في ذلك قانون المحافظات المعدل، بألية "توازن" بين الصلاحيات اللا-مركزية للمحافظات/المناطق واستمرار فعالية سلطة مركزية ذات مصداقية وطنية.

وعلى كل حال فإن التوصل إلى تسوية بهذا الخصوص سيعتمد على نتيجة المساومات والاتفاقات السياسية داخل وخارج المجموعات والمحافظات المختلفة، من ناحية، والإمكانيات الاقتصادية للوحدات اللا-مركزية، من ناحية أخرى. كما أن التنظيم اللا-مركزي وحده لا يقود إلى مشاركة مستدامة في السلطة بدون وجود مؤسسات اتحادية فعالة ورغبة لدى مجاميع الطبقة السياسية في الاتفاق على التسويات اللازمة، والتي تقود جميعها لتنظيم العلاقة وفي حل الإشكالات التي تثار في نظام اتحادي.

رابعاً: التمكّن والاعتماد الاقتصادي للمناطق

في دولة ريعية كالعراق تراجعت فيها الأهمية النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية (الزراعة والصناعة) خلال العقود الماضية وخاصة العقد المنصرم فإن توفر الطاقات الإنتاجية النفطية/الغازية، من عدمه، يصبح في الأمد القصير والمتوسط هو العامل الحاسم في التمكّن أو الاعتماد الاقتصادي/المالي للوحدات أو المناطق اللا-مركزية. وفي هذه الورقة سنتعرض إلى ستة مناطق جغرافية لا ترتبط بتقسيم طائفي واضح

(حيث أن جميعها، خارج كردستان، هي مناطق ممتزجة الطوائف والأثنيات، بدرجة أو بأخرى) وإنما حُددت على أساس حجم الموارد النفطية/الغازية والطاقات الإنتاجية الحالية فيها، والذي يُستهدف منه تشخيص مناطق التمكن ومناطق الاعتماد. والمناطق الستة هي: (1) البصرة، (2) باقي المنطقة الجنوبية، جنوب بغداد، (3) بغداد، (4) المنطقة الوسطى: نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، (5) كركوك، (6) كردستان: أربيل، السليمانية، دهوك. لذلك سيتم في الفقرة التالية تشخيص امكاناتها النفطية/الغازية.

(1-4) الاحتياطيات النفطية/الغازية والطاقات الإنتاجية

تنتشر الموارد النفطية والغازية في أغلب أنحاء العراق. ويبين الشكل (1) مواقع هذه الموارد حسب الأحواض الرئيسية، وهي ثلاثة أحواض: (أ) نطاق-زاكروس-الشمالي، (ب) بين-النهرين، (ج) الوديان.

شكل (1) الأحواض والحقول الرئيسية للنفط والغاز في العراق



وكما يلاحظ من الشكل فإن الموارد النفطية/الغازية تتداخل بين محافظات ومناطق العراق. على سبيل المثال، فإن كردستان وكركوك ومحافظات في المنطقة الوسطى تحتوي/تتشارك بحقول نفطية في نطاق-زاكروس-الشمالي. كما أن بغداد ومحافظات في المنطقة الوسطى وباقي المنطقة الجنوبية تحتوي/تتشارك بحقول في الجزء المتوسط من حوض بين-النهرين، الخ. ولكن بالرغم من انتشار الموارد النفطية والغازية في أغلب المناطق غير أن الطاقات الإنتاجية المتوفرة والإنتاج الفعلي ينحصران في البصرة بالدرجة الأولى ثم كركوك وبعد ذلك باقي المنطقة الجنوبية وكردستان مع إنتاج بسيط في المنطقة الوسطى.

ويبين الجدول (1) كل من الاحتياطيات المثبتة والإنتاج للنفط والغاز، حسب مناطق العراق. ويلاحظ منه أنه بينما بلغت الاحتياطيات النفطية المثبتة في المنطقة الوسطى أكثر من 5% من احتياطيات العراق (بما

فيه كردستان) فإن الإنتاج الفعلي كان حوالي 2% في 2013. ويظهر التفاوت بشكل أكبر في مجال الغاز الطبيعي. فبينما بلغت الاحتياطيات المثبتة في المنطقة الوسطى أكثر من 7% من احتياطيات العراق فإن إنتاجها كان أقل من 1% في 2013.

الجدول (1) النفط والغاز: الإنتاج والاحتياطيات المثبتة في العراق، 2013

الغاز الطبيعي		النفط الخام		السكان 2013 مليون	
الاحتياطيات مليار م ³	الإنتاج مليار م ³ /سنة	الاحتياطيات مليار برميل	الإنتاج أ-ب-ي		
1,959	12.8	96.6	2,114	2.7	البصرة
273	2.1	13.4	345	10.6	باقي المنطقة الجنوبية
126	0.1	8.0	20	7.4	بغداد
253	0.2	8.2	65	8.1	المنطقة الوسطى (نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار)
248	3.6	9.0	435	1.5	كركوك
575	5.2	8.9	300	4.9	كردستان
3,434	24.0	144.2	3,280	35.1	المجموع

مصادر وملاحظات: الجدولين (4) و(5) في الملحق. الاحتياطيات في نهاية السنة. باقي المنطقة الجنوبية: بابل، القادسية، كربلاء، النجف، المثنى، واسط، ميسان، ذي قار. أ-ب-ي: الف برميل/يوم.

وفي غياب تسوية سياسية/إدارية مستدامة وسياسات وإدارة اقتصادية اتحادية تكاملية، فإن توفر الإمكانيات/الطاقات الإنتاجية النفطية والغازية في المناطق قد يشجع، في الأمد الأطول، على تركيز الانعزال الاقتصادي. ذلك أنه مع إمكانية الترابط في الصناعة النفطية من خلال التكرير والصناعة البتروكيمياوية، وبينها والصناعات الأخرى، وأهمية الترابط الجغرافي في نقل النفط والغاز، غير أن توفر عوائد مستقلة من تصدير النفط والغاز الذي تكون معظم أسواقه بعيدة أثبت أنه عامل من عوامل التنافر الاقتصادي في المنطقة العربية. ولعل مجلس التعاون الخليجي الغني بالنفط/الغاز يقدم مثلاً على ضعف الترابط الاقتصادي بين أعضائه بالرغم من الانتظام في اقليم سياسي/اقتصادي رسمي خلال الثلاثة عقود ونصف الماضية.

(2-4) الاعتماد الاقتصادي

يعني التمكن (أو الاعتماد) الاقتصادي في هذه الورقة، لكل محافظة/منطقة، القابلية (أو عدمها) على تأمين مصدر مالي ذاتي (أساساً من العملة الأجنبية) بما يعادل حصة المحافظة/المنطقة من تخصيصات نفقات الميزانية الاتحادية. في ضوء ذلك يمكن الاستقراء، من مقارنة حجم الإنتاج النفطي/الغازي بالسكان (وعدد السكان هو من أهم أسس تحديد حجم تخصيصات الإنفاق للمحافظات في الميزانية) في جدول (1)، أن محافظتي البصرة وكركوك هي محافظات "متمكنة" وذات "فائض". أي أن قيمة إنتاج/طاقة-إنتاج كل منها من النفط (مقيمة بأسعار التصدير) تفوق تخصيصاتها الانفاقية في الميزانية الاتحادية. ويمكن الاستقراء أيضاً من أرقام الجدول ومؤشرات 2014 وخطط التطوير النفطي أن محافظات ميسان وواسط (وربما ذي-قار في

الأمد المتوسط) من ضمن "باقي المنطقة الجنوبية"، متمكنة أو قريبة من التمكن.³ في المقابل، فإن المحافظات الأخرى في "باقي المنطقة الجنوبية" ومحافظات المنطقة الوسطى وبغداد ومرحلياً كردستان هي محافظات "عجز" مرتفع أو منخفض، في الوقت الحاضر وبعضها في الأمد المتوسط أيضاً.

وبسبب التوتر والنزاع في العلاقة بين الحكومة المركزية وكلاً من المنطقتين الوسطى وكردستان، مقارنة مع العلاقة بين المحافظات/المناطق الأخرى والمركز، سيقتصر، فيما يلي، على تشخيص الحاجات المالية لهاتين المنطقتين، والذي قد يساهم تمويل العجز فيهما (مع اللا-مركزية) بجانب من التسوية السياسية المنشودة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن عدم تشخيص الحاجات المالية للمحافظات الأخرى، في هذه الورقة، لا يعني أن تمويل العجز فيها أقل ضرورة أو استعجالية، وإنما الهدف هو أبراز أحد أسس الأزمة الحالية مع المنطقتين المذكورتين.

وسيستخدم مشروع موازنة 2014 كنقطة إشارة للميزانية الاتحادية، بعد تعديل تخصيصاتها الانفاقية لأخذ الظروف المستجدة بالاعتبار. وتتلخص هذه الظروف بانخفاض أسعار تصدير النفط وانخفاض رصيد وزارة المالية في صندوق تطوير العراق *DFI* وتكاليف العمليات العسكرية منذ منتصف 2014. فلقد أنخفض متوسط سعر النفط العراقي من 102.7 دولار/برميل في الربع الرابع من 2013 (فترة إعداد موازنة 2014)، موقع وزارة النفط، إلى ما يقدر بحوالي 85.4 دولار/برميل كمعدل للنصف الأول من تشرين أول 2014 (انخفاض 17%). كما انخفض رصيد وزارة المالية في صندوق تطوير العراق بشكل كبير من 18 مليار دولار في بداية 2013 إلى 6.5 مليار دولار في بداية 2014، وذلك لتمويل عجز ميزانية 2013 (IMF, 2014). وبينما يتطلب انخفاض أسعار/عوائد تصدير النفط ورصيد وزارة المالية تخفيض تخصيصات النفقات في الموازنة الاتحادية فإن تكاليف العمليات العسكرية الإضافية تتطلب زيادتها. غير أن التخصيصات العسكرية الإضافية تتعلق أساساً بالنفقات السيادية في الموازنة. كما أن خدمة الدين الخارجي والتزامات أخرى، وهي جزء من النفقات السيادية، لا تتأثر بالظروف المستجدة، إلا إذا أعيدت جدولتها. ولأخذ حصيلة هذه الظروف بالاعتبار سنقلص، لغرض الحساب في الفقرات التالية، التخصيصات الانفاقية غير-السيادية-والحاكمة في مشروع موازنة 2014 إلى 80% من مستواها في المشروع. ومن المعروف أن التخفيض يصيب التخصيصات الاستثمارية كما يحصل عادة عند انخفاض إيرادات الميزانية.

(4-2-1) كردستان

تبلغ حصة كردستان الكلية 17% من تخصيصات نفقات الميزانية الاتحادية. ويطرح عادة من هذه الحصة ما يسمى بالنفقات السيادية والحاكمة (خدمة الديون، تعويضات حرب الكويت، مشاريع اتحادية، الخ) للوصول إلى الحصة الفعلية. وفي مشروع موازنة 2014 بلغت حصة كردستان الكلية 23,826 مليون دولار في حين

³ فيما يتعلق بمحافظة ميسان: نتيجة لزيادة الإنتاج في حقل حلفاية في أيلول ازداد الإنتاج في ميسان من 233 أ-ب-ي في تموز إلى 330 أ-ب-ي في أوائل أيلول (200 أ-ب-ي لحقل حلفاية و133 أ-ب-ي لحقول مجموعة-نيسان). وأعلنت وزارة النفط، في أواسط آب/أغسطس، عن بدء تدفق النفط من حقول مجموعة-ميسان وحلفاية، عبر انبوب جديد إلى الفاو بطاقة تصديرية تبلغ مليون برميل في اليوم. وتستوعب طاقة الانبوب الجديد الطاقة الإنتاجية المستهدفة لحقول مجموعة-ميسان وحلفاية والذي يبلغ مجموعها 985 أ-ب-ي، حسب عقود التراخيص النفطية (إنتاج الهضبة). فيما يتعلق بمحافظة واسط: أعلنت وزارة النفط عن بدء تدفق النفط لأول مرة عبر انبوب الصادرات النفطية الجديد من حقل بدره (والذي يُستهدف أن يصل إنتاجه حسب عقد الترخيص إلى 170 أ-ب-ي) إلى مستودعات الطوبا في البصرة. مع العلم أن إنتاج حقل الأحذب في واسط يبلغ حوالي 130 أ-ب-ي. موقع وزارة النفط، www.oil.gov.iq، 19 آب، 2014 وقناة الحرة/عراق 6 أيلول 2014.

بلغت حصتها الفعلية 16,948 مليون دولار. وكما ذكر أعلاه، بأخذ الظروف المستجدة لانخفاض أسعار النفط ورصيد وزارة المالية في صندوق تطوير العراق فسنقلص هذا المبلغ إلى 80% من مستواه ليصبح 13,558 مليار دولار (80% × 16,948). على هذا يمكن حساب كمية النفط (بما فيها كمية الغاز مقاساً ببراميل معادلة) من كردستان التي ينبغي تصديرها بحيث تساوي العوائد الصافية منها (أي العوائد ناقصاً كلفة الاستخراج والنقل إلى المنطقة الحدودية ودخل الشركات النفطية بعد دفع الإتاوة وضريبة الدخل والضرائب الأخرى) الحصة الفعلية من الميزانية. ويبين الجدول (2) أنه في ضوء مستوى كلفة الاستخراج وشروط عقود المشاركة في كردستان فإن الوصول إلى 80% من مستوى حصته الفعلية في مشروع موازنة 2014 يتطلب تصديراً يتراوح من 401 أ.ب-ي إذا كان سعر النفط 110 دولار/برميل إلى 765 أ.ب-ي إذا كان سعر النفط 60 دولار/برميل.

الجدول (2) عائد تصدير النفط/الغاز الذي يساوي 80% من حصة كردستان الفعلية في تخصيصات نفقات مشروع موازنة 2014

كمية التصدير اليومية	إجمالي العوائد المطلوبة	نسبة العائد الصافي للإقليم من سعر تصدير النفط لكل برميل*	العوائد المطلوبة (80% من حصة الإقليم في مشروع موازنة 2014)	سعر تصدير النفط
ألف برميل/يوم	مليون دولار/سنة	%	مليون دولار/سنة	دولار/برميل
(5) $1000 \times 365(1)(4) =$	(4) $100 \times (3) \mid (2) =$	(3)	(2)	(1)
765	16,764	80.9	13,558	60
648	16,547	81.9	13,558	70
561	16,388	82.7	13,558	80
495	16,266	83.3	13,558	90
443	16,170	83.8	13,558	100
401	16,093	84.2	13,558	110

* ملاحظة: أحتسبت نسبة عائد الإقليم الصافي من السعر لكل برميل في هذا الجدول على أساس كلفة استخراج (تشغيلية ورأسمالية) بحدود 4.2-6.0 دولار للبرميل بدولارات 2014 (وهي أرقام الكلفة الواردة بدولارات 2011 لحقول في المنطقة الشمالية في: IEA, 2012, P. 54 مع افتراض زيادة 1.5% سنوياً بين 2011 و2014) وعلى أساس متوسط معدل مشاركة في الإنتاج 80% للإقليم و20% للشركات ومعدل ربع (إتاوة، royalty) 10% ومعدل ضريبة دخل على الشركات 35%.

هل يستطيع الإقليم الوصول إلى هذه المستويات من الصادرات النفطية/الغازية، مقارنة مع تصدير حالي يبلغ، حسب وزير الطاقة التركي⁴، 240 أ.ب-ي ومتى؟ إن قيام سلطة الإقليم ببناء البنى الأساسية اللازمة لاكتفائه الذاتي لتصدير النفط المستخرج فيه من خلال ما بين 50 و60 عقد مشاركة مع الشركات الأجنبية وبناء خطوط أنابيب إلى تركيا (0.3 م.ب-ي، مع خط آخر مماثل يجري بناءه) خلال السنوات الماضية سيؤمن في النهاية احتياجات الإقليم المالية. لقد بلغ إنتاجه النفطي في 2012 حوالي 250 أ.ب-ي (IEA, 2012, P.22) ورُسمت موازنة 2013 الاتحادية على أساس تصدير من الإقليم بحدود 300 أ.ب-ي

⁴ القناة الفضائية، الحرة/عراق، 15 تشرين أول 2014.

(ومشروع موازنة 2014 على أساس تصدير 400 أ-ب-ي)⁵ وستزداد الكمية المنتجة تدريجياً تبعاً للهدف المعن لسلمة الإقليم الوصول إلى مليون برميل في اليوم أو أكثر في نهاية هذا العقد وربما قبلها. مع العلم أن وكالة الطاقة الدولية تُسقط الإنتاج المستقبلي لكردستان بحدود 500-800 أ-ب-ي في 2020 و750-1,200 أ-ب-ي في 2035 (IEA, 2012, P.49).

إن قدرة الإقليم على التصدير ستعتمد على إمكانية الاتفاق مع الحكومة المركزية أو/و حل الإشكالات القانونية الدولية التي تعترض تصدير النفط من الإقليم.⁶ وتعتمد أيضاً على قدرته لتطوير حقوله حسب الخطط الموضوعة. ويصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لتصدير نفط من مناطق متنازع عليها.⁷ وفي كل الأحوال، ينبغي اعتبار صافي عوائد (العوائد ناقصاً التكاليف) كل ما يُصدّر من إقليم كردستان من النفط الخام والمنتجات النفطية (المنتجة فيه أو في المناطق المتنازع عليها) كجزء من حصته في الميزانية الاتحادية.

(2-2-4) المنطقة الوسطى

بالرجوع إلى جداول مشروع موازنة 2014 الاتحادية، تبين حساباتنا الخلفية أن حصة المحافظات الأربعة في المنطقة الوسطى (نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار) من التخصيصات التشغيلية غير السيادية والحاكمة (رواتب الموظفين والرواتب النقاعية والحصة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية والمستلزمات السلعية والخدمية)، بلغت حوالي 13,212 مليون دولار. وإذا اضيفت التخصيصات الاستثمارية يكون المجموع 25,727 مليون دولار. وبأخذ الظروف المستجدة المذكورة أعلاه يصبح المبلغ 20,582 مليار دولار (80% × 25,727). على هذا يمكن حساب كمية النفط (بما فيها كمية الغاز مقاساً ببراميل معادلة) من محافظات المنطقة الوسطى التي ينبغي تصديرها بحيث تساوي العوائد الصافية منها (أي العوائد ناقصاً كلفة الاستخراج والنقل إلى المنطقة الحدودية ودخل الشركات النفطية، بعد دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى) الحصة من الميزانية. ويبين الجدول (3) أنه في ضوء مستوى كلفة استخراج تمثّل متوسطاً لإقليم كردستان وباقي العراق وشروط اتفاق تجمع بين عقود المشاركة في كردستان وعقود الخدمة في المنطقة الوسطى فإن الوصول إلى حصة للمنطقة الوسطى تساوي 80% من مجموع تخصيصات النفقات التشغيلية والاستثمارية (غير السيادية والحاكمة) من مشروع موازنة 2014 يتطلب تصديراً يتراوح من 579 أ-ب-ي إذا كان سعر النفط 110 دولار للبرميل إلى 1,118 أ-ب-ي إذا كان سعر النفط 60 دولار للبرميل. أما الوصول إلى مستوى تخصيصات النفقات التشغيلية فقط (غير السيادية والحاكمة) من مشروع موازنة 2014 فإن حسابات مماثلة (لم يتم شمول تفاصيلها هنا) تبين أن ذلك يتطلب تصديراً يتراوح بين 372 أ-ب-ي إذا كان سعر النفط 110 دولار للبرميل إلى 717 أ-ب-ي إذا كان سعر النفط 60 دولار للبرميل.

⁵ ليس هناك أرقام رسمية متاحة من وزارة الموارد الطبيعية للإقليم أو من وزارة النفط الاتحادية عن حجم الإنتاج والتصدير من النفط الخام والغاز في الإقليم.

⁶ صدر أمر قضائي أمريكي في تموز 2014 بمصادرة شحنة نفط كردستانية لمصلحة الحكومة العراقية حال دخولها المجال القانوني الأمريكي. موقع وزارة النفط 29 تموز 2014. ولكن في المقابل صدر امر قضائي أمريكي في 25 آب بالسماح لدخول شحنة نفط كردستانية تبلغ أكثر من مليون برميل. كما أن وزير الطاقة التركي صرح في 4 أيلول/سبتمبر 2014 أن الإقليم صُدّر عبر ميناء جيهان/تركيا 10 ملايين برميل منذ أيار/مايو 2014 (قناة الحرة/عراق 4 أيلول 2014 و Iraq Oil Report, 28 August, 2014).

⁷ حسب Iraq Oil Report، في 16 تشرين أول 2014، بدأت سلطة الإقليم منذ منتصف تشرين أول/أكتوبر 2014 بسحب واستخدام كميات كبيرة" (قد تصل إلى 200 أ-ب-ي) من النفط من حقول كركوك والواقعة في منطقة "متنازع عليها".

الجدول (3) عائد تصدير النفط/الغاز الذي يساوي 80% من حصة المنطقة الوسطى من تخصيصات النفقات التشغيلية والاستثمارية (غير السيادية والحاكمة) في مشروع موازنة 2014

متوسط كمية التصدير اليومية	مستوى كلفة وعقود خدمة مماثلة للعقود الحالية			مستوى كلفة وعقود مشاركة مماثلة لكردستان			العوائد المطلوبة (80% من حصة الوسط في مشروع موازنة 2014)	سعر تصدير النفط
	كمية التصدير اليومية	إجمالي العوائد المطلوبة	نسبة العائد الصافي من السعر*	كمية التصدير اليومية	إجمالي العوائد المطلوبة	نسبة العائد الصافي من السعر*		
ألف برميل/يوم (9) $2 \sqrt{(8)+(7)}$	ألف برميل/يوم (8) $1000 \times 365 \sqrt{(1)(7)}$	مليون دولار/سنة (7) $\frac{(2)}{100} \times (6)$	% (6)	ألف برميل/يوم (5) $1000 \times 365 \sqrt{(1)(4)}$	مليون دولار/سنة (4) $\frac{(2)}{100} \times (3)$	% (3)	مليون دولار/سنة (2)	دولار/برميل (1)
1,118	1,073	23,503	87.6	1,162	25,449	80.9	20,582	60
942	902	23,035	89.3	983	25,119	81.9	20,582	70
815	777	22,697	90.7	852	24,878	82.7	20,582	80
717	683	22,441	91.7	752	24,693	83.3	20,582	90
641	609	22,240	92.5	673	24,547	83.8	20,582	100
579	550	22,078	93.2	608	24,429	84.2	20,582	110

* نسبة العائد الصافي من السعر:

(1) احتسبت نسبة العائد الصافي من السعر لكل برميل "المماثلة لكردستان" كما في الجدول (2).
(2) احتسبت نسبة العائد الصافي من السعر لكل برميل "المماثلة للعقود الحالية" على أساس كلفة استخراج (تشغيلية ورأسمالية) 3.9 دولار للبرميل بدولارات 2014 (وهي الحد الأعلى لأرقام الكلفة الواردة بدولارات 2011 لحقول في المنطقة الجنوبية في: IEA 2012, P. 54 مع افتراض زيادة 1.5% سنوياً بين 2011 و2014) وعلى أساس متوسط شروط عقود الخدمة التالية: متوسط رسم خدمة 5.5 دولار/برميل (عقدي خدمة القيارة ونجمة في الجولة الثانية للتراخيص النفطية) ونظير عراقي يشارك بنسبة 25% من رسم الخدمة ومعدل ضريبة دخل (على رسم الخدمة) 35%. ولغرض التبسيط لم تؤخذ شروط التصعيد *escalation clauses* بالاعتبار.

هل تستطيع محافظات المنطقة الوسطى الوصول إلى هذه المستويات من الصادرات النفطية/الغازية ومتى؟ هنا يلاحظ أنه مع احتواء هذه المنطقة على احتياطي مثبت نفطي كبير وغازي ملموس (الجدول 1 أعلاه) ولكن إنتاجها الفعلي متواضع، أساساً من حقول عجيب ونفط خانة وكربارة وعين زالة وصوفيا بمجموع 65 أب-ي في 2013، موجهة للاستهلاك الداخلي. مع العلم أنه يمكن زيادة مجموع الطاقة الإنتاجية لهذه الحقول المنتجة إلى 210 أب-ي من خلال الاستثمار في البنية الأساسية اللازمة (AI-Mehaidi, 2006). وبالنسبة للحقول المكتشفة غير المنتجة فلقد منحت الجولة الثانية للتراخيص (2009) عقدين لشركة (Sonangol) لتطوير حقلي القيارة/ديالي ونجمة/الموصل ذوي النفط الثقيل للوصول إلى مجموع إنتاج هضبة بحدود 230 أب-ي. كما منحت الجولة الثالثة (2010) عقدين لتطوير حقلي غاز المنصورية/ديالي (شركة TPAO) وعكاز/الأنبار (شركة KOGAS) للوصول إلى مجموع إنتاج هضبة بحدود 7.2 مليار متر مكعب في السنة (ما يعادل 123 أب-ي). واشتملت الجولة الرابعة (2012) على عقود استكشافية نفطية/غازية في المنطقة الوسطى لم تحدد فيها الطاقة الإنتاجية المستهدفة.

مما تقدم يتضح أنه مقارنة مع طاقة إنتاجية نفطية حالية بحدود 65 أب-ي⁸ فإن تنفيذ عقود التطوير النفطية/الغازية المشمولة في التراخيص النفطية الاتحادية في هذه المنطقة يمكن أن يحقق طاقة إنتاجية نفطية

⁸ لا شك أن الطاقة الإنتاجية لهذه الحقول انخفضت بعد ما نقل عن قيام الجماعات المسلحة بحرق ثلاثة خزانات (وثلاثة آبار؟) نفط في حقل عين-زالة شمال غرب الموصل في 28 آب/أغسطس (ISW, 2014; Iraq Oil Report, 28 August, 2014).

مقدارها 440 أ-ب-ي (نصفها نطف ثقيل قد يصعب تصديره) وغازية بمقدار 123 أ-برميل-معادل-ي. لذلك لتحقيق صادرات في حدود 372-717 أ-ب-ي لتعادل عوائدها حصة المنطقة من النفقات التشغيلية فقط في مشروع موازنة 2014 (الرواتب والإعانات الاجتماعية والحصة التموينية والتعليم والصحة) ينبغي أيضاً تنفيذ العقود الاستكشافية لإضافة طاقات جديدة تحقق هذا الهدف من التصدير وإشباع الاستهلاك المحلي. أما إذا كان الهدف تغطية جميع النفقات (حصة المنطقة من النفقات التشغيلية والاستثمارية في مشروع الموازنة) فينبغي تكثيف التطوير والاستكشاف بدرجة أكبر. ولكن هذا المستوى من التطوير والاستكشاف، إذا كان ممكناً، يتطلب وقتاً قد يفوق 8-12 سنة في ظل أحوال اعتيادية هادئة وتوافق سياسي داخلي وقبول دولي.

خامساً: الدعم المتبادل واللا-مركزية

يتبين من هذه الحسابات أن كردستان والمنطقة الوسطى يحتاجان مجتمعين إلى تصدير ما بين 0.98 و 1.88 م-ب-ي لسد احتياجاتهما التشغيلية والاستثمارية العامة بمستوى 80% من تخصيصات نفقات مشروع موازنة عام 2014 والبالغة 34.1 مليار دولار (80%×16.98 لكردستان+25.73 للمنطقة الوسطى) لتعويض اعتمادهما على التمويل المركزي. وبإضافة متطلبات الاستهلاك المحلي للطاقة فإن الإنتاج المطلوب يبلغ 1.20-2.31 م-ب-ي، أي بمتوسط 1.75 م-ب-ي. وتبعاً لزيادة الحاجة المالية ينبغي أن تزداد هذه الكميات مستقبلاً. ويقارن ذلك مع إنتاج في المنطقة الجنوبية بلغ في حزيران-أب 2014 متوسط قدره 2.89 م-ب-ي (إنتاج شركة نفط الجنوب وشركة نفط ميسان، وحقل الأحدب؛ موقع وزارة النفط الإلكتروني). وبينما يمكن زيادة الإنتاج والتصدير من البصرة وباقي المنطقة الجنوبية في الأمد القصير والمتوسط فإن الزيادة بالمستويات المطلوبة لا يبدو ممكناً في الأمد القصير في إقليم كردستان. أما في المنطقة الوسطى فإنه غير ممكن في الأمد القصير وصعب المنال في الأمد المتوسط. لذلك تثار مسألة تمويل احتياجات محافظات المنطقة الوسطى وكردستان وباقي محافظات العجز من خارج هذه المحافظات.

إن توفير هذا التمويل هو من الأسس الضرورية لإسناد مشروع الإدارة اللا-مركزية الذي سيساهم مساهمة فعالة في تخفيف التوتر/النزاع المجتمعي في سبيل إزالته. وخلال فترة انتقالية متوسطة المدى سيكون ذلك معتمداً على عوائد تصدير النفط والغاز من البصرة وباقي المنطقة الجنوبية وكركوك.⁹ غير أن تحميل هذه المحافظات لعبء إعانة باقي العراق يحتاج إلى قبول عام واقتناع فيها بأن مثل هذه الإعانة تتم بدون تأثير سلبي قصير/متوسط الأمد مع تأثير إيجابي طويل الأمد. لذلك من المناسب تطبيق السياسات/الاجراءات السياسية والاقتصادية اللازمة لتأمين هذا القبول/الاقتناع. على سبيل المثال، صرف تخصيصات البترودولار في الميزانية العامة الاتحادية. من ناحية أخرى، فإن التوصل لعقد اجتماعي مستدام يكون أساساً للمواطنة والقبول العام العابر للطوائف والأثنيات، سيتيح المجال لمصلحة متبادلة بين المحافظات/المناطق في قبول تقديم الدعم مقابل العيش المشترك الآمن الخالي من حواضن الارهاب ويتحقق فيه تقاسم الموارد الطبيعية بما

⁹ ازدادت مساهمة عوائد تصدير النفط من المنطقة الجنوبية من 79% من عوائد تصدير العراق (عدا كردستان) خلال الفترة 2009-2012 إلى 89% في 2013 وإلى حوالي 100% خلال نيسان-أيلول 2014 بعد توقف التصدير من كركوك (الموقع الإلكتروني لوزارة النفط). وستستمر الأهمية الكبيرة لعوائد تصدير النفط والغاز من هذه المنطقة في المستقبل، حتى بعد عودة تصدير النفط من كركوك.

فيها الموارد المائية. وتبين أهمية هذا الأمر الملحة من خطورة استمرار تواجد الجماعات المسلحة وبالعلامة بذلك تتصاعد أرضية المطالب السياسية وتصبح تدريجياً إمكانية التسوية وتزداد احتمالات استمرار النزاع.

سادساً: استنتاجات

- إن الخلافات الطائفية والأثنية والعلاقات التاريخية المتوترة بين جماعات ومناطق العراق المختلفة دفعت هذه الجماعات والمناطق إلى الجروح نحو الاستقلال في القرار الإداري/الأمني/المالي. ولقد انعكس ذلك في الدعوة إلى الفدرالية/اللا-مركزية من قبل جماعات في الجنوب سابقاً/حالياً والوسط حالياً أو حتى دعوات في كردستان (ترتفع وتخفت حسب الظروف) إلى الاستقلال.
- وفي ضوء الاستقطاب والخوف المتبادل الطائفي/الأثني دلت التجربة على صعوبة التوصل لاتفاق مستدام حول السلطة المركزية في ظل النظام السياسي والإداري القائم. ويمكن المساهمة في حل هذا الإشكال من خلال نظام يمنح جميع المحافظات في العراق بشكل مفرد أو ضمن مناطق لا-مركزية صلاحيات إدارية/أمنية/مالية فعالة، ابتداءً بتطبيق قانون المحافظات 21 المعدل بشكل يوازن بين الصلاحيات اللامركزية للمحافظات/المناطق واستمرار فعالية سلطة مركزية ذات مصداقية وطنية. وبالإضافة لوجود مؤسسات اتحادية ذات مصداقية، يمكن أن يساعد ذلك على تأمين مشاركة مستدامة في السلطة المركزية.
- وتثير اللا-مركزية مسألة التمكين/الاعتماد الاقتصادي للمناطق ودور الحكومة المركزية في التمويل. وفي دولة ريعية كالعراق فإن توفر الموارد النفطية/الغازية أصبح في الأمدن القصير والمتوسط هو العامل الحاسم في هذا التمكين/الاعتماد.
- وحتى يتحقق تطوير الموارد النفطية/الغازية للمناطق غير المتمكنة ينبغي تحديد حجم وطريقة تمويل واستخدام الإعانة المالية خلال المتبقي من هذا العقد وربما ما بعده.
- وخلال هذه الفترة سيكون سد العجز المالي لمحافظات المنطقة الوسطى وكردستان وباقي المحافظات معتمداً، بدرجة أساسية، على تصدير النفط والغاز من محافظات البصرة وباقي المنطقة الجنوبية وكركوك. إن تحميل هذه المحافظات بهذا العبء يحتاج إلى قبول عام واقتناع فيها بأن هذه الإعانة تتم بدون تأثير سلبي بل بتحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد يشمل، من بين أمور أخرى، العيش المشترك السلمي الآمن الخالي من حواضن الارهاب وتقاسم الموارد الطبيعية الأخرى بما فيها الموارد المائية. لذلك فإن استنباط السياسات/الاجراءات اللازمة لتأمين هذا القبول/الاقتناع، من ناحية، والتوصل لعقد اجتماعي مستدام يكون أساساً للمواطنة والقبول العام العابر للطوائف والأثنيات، من ناحية أخرى، سيتيح المجال لمصلحة متبادلة طويلة المدى بين المحافظات/المناطق.
- ينبغي اعتبار صافي عوائد (العوائد ناقصاً التكاليف) كل ما يصدر من إقليم كردستان من النفط الخام والمنتجات النفطية (المنتجة فيه أو في المناطق المتنازع عليها) كجزء من حصته في الميزانية الاتحادية.

المصادر

- كامل المهدي (2013) "الاحتياطي النفطي في كردستان"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل.
- علي مرزا (2014) "آثار اقتصادية لوضع جيوسياسي متغير"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10 تشرين أول/أكتوبر، 2014.
- عصام الخفاجي (2012) "تشكل العراق الحديث"، كلمن عدد 7، صيف 2012، www.kalamon.org.
- Al-Mehaidi, K. (2006) 'Geographical Distribution of Iraqi Oil Fields and its Relation with the New Constitution', *Revenue Watch Institute*, May.
- Cockburn, P. (2014) 'ISIS Consolidates', *London Review of Books*, 21 August 2014.
- Haddad, F. (2011) *Sectarianism in Iraq, Antagonistic Visions of Unity*, Colombia University Press.
- Institute for the Study of War, ISW (2014) Situation and Terrain Control Reports on Iraq: since January 2014, <http://www.understandingwar.org/>.
- International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook 2012*, October.
- Lewis, J. (2014) *The Islamic State: a Counter-Strategy for a Counter-State*, Middle East Security Report 21, *Institute for the Study of War (ISW)*, Washington DC, July.
- Merza, A. (2011), 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.
- OPEC (2014) *Annual Statistical Bulletin 2014*.
- Tripp, C. (2000) *A History of Iraq*, Cambridge University Press.

* باحث وكاتب اقتصادي، October 17, 2014، merza.ali@gmail.com.

يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

ملحق

الإنتاج والاحتياطيات المثبتة من النفط والغاز

الجدول (4) النفط الخام: الإنتاج والاحتياطيات المثبتة في العراق، 2013

الاحتياطيات المثبتة في نهاية السنة مليار برميل	الإنتاج أ-ب-ي	السكان 2013 مليون	
96.7	2,114	2.7	البصرة
13.4	345	10.6	باقي المنطقة الجنوبية
8.0	20	7.4	بغداد (حقل شرق بغداد)
8.2	65	8.1	المنطقة الوسطى (نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار)
9.0	435	1.5	كركوك
8.9	300	4.9	كردستان
144.2	3,280	35.1	المجموع

المصادر:

الاحتياطيات المثبتة:

(أ) يبين تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق (IEA (2012, P. 52) أن مجموع الاحتياطيات المثبتة في نهاية 2011 بلغ حوالي 143 مليار برميل ويوزعها حسب الأحواض الرئيسية في العراق (بما فيه كردستان). من ناحيته يبين التقرير الإحصائي السنوي للأوبك 2014، OPEC (2014)، أن مجموع الاحتياطيات المثبتة بلغ في نهاية 2013 حوالي 144 مليار برميل. ولقد أضيف في هذا الجدول الفرق بين 2011 و2014 إلى احتياطيات البصرة. مع العلم أن وزارة النفط أعلنت في نيسان 2013 زيادة احتياطي البصرة (حقل ديما) بمقدار 7 مليار برميل مما يتضمن زيادة الاحتياطي للعراق من 143 مليار إلى 150 مليار برميل. غير أن ذلك لم ينعكس في المجموع في تقرير الأوبك. أما رقم كردستان للاحتياطي فهو كما ورد في المهدي (2013) نقلاً عن 'Oil and Gas Yearbook, Kurdistan 2012'. ولكنه أشار في نقاش مع الكاتب إلى أن هذا الرقم ربما زاد الآن إلى 11-12 مليار برميل.

(ب) المهدي (2013) و Al-Mehaidi (2006). وأشار المهدي في نقاش مع الكاتب إلى أنه يعتقد أن أرقام الاحتياطيات المثبتة في باقي العراق، المبينة في الجدول، قد تكون مبالغ بها. حيث يرى أن الشركات المتعاقدة ربما تكون قد بالغت في تقدير معامل الاستخلاص (*recovery factor*) خاصة للحقول والمكامن الخضراء العملاقة في الجنوب، التي لم تنتج ما يكفي لغاية الآن، لمعرفة تصرفها المكملي، وبالتالي تقدير معامل استخلاصها بدقة أفضل.

(ج) مجموع الاحتياطيات المثبتة لحقول باقي المنطقة الجنوبية، وهي حقول الغراف في محافظة ذي قار وحلفاية ومجموعة-ميسان (بزركان، أبو غراب، فكة) في محافظة ميسان والأحذب وبدرة في محافظة واسط: Merza (2011), Table 1.

الإنتاج: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط و IEA (2012, P. 22) والموازنة الاتحادية 2013. إنتاج حقول باقي المنطقة الجنوبية في 2013 يساوي إنتاج حزيران 2012 (IEA, 2012) وضرب بمعامل نسبة متوسط إنتاج المنطقة الجنوبية في 2013 إلى 2012.

السكان: إسقاط لعدد السكان في 2013 انطلاقاً من السنوات 2009-2012 كما وردت أرقامها في المجموعة الإحصائية 2013/2012، الجهاز المركزي للإحصاء.

الجدول (5) الغاز الطبيعي: الإنتاج والاحتياطيات المثبتة في العراق، 2013

الإحتياطيات المثبتة في نهاية السنة				الإنتاج	
مليار برميل معادل	مليار متر مكعب				
	المجموع	غير-مصاحب	مصاحب	مليار م3	
12.2	1,959	215	1,745	12.8	البصرة
1.7	273	44	228	2.1	باقي الجنوب
0.8	126		126	0.1	بغداد
1.6	253	113	140	0.2	المنطقة الوسطى
0.4	60	60			منها: عكاز/الأنبار
0.3	53	53			المنصورية/ديالى
1.5	248	82	166	3.6	كركوك
3.6	575	422	154	5.2	كردستان
21.4	3,434	876	2,558	24.0	المجموع

المصادر: نفس مصادر الجدول (4) مع ملاحظة ما يلي:

- (1) استخدمت ارقام احتياطيات الغاز الواردة في (EIA, 2012, P. 70) كما هي مع تغيير بسيط يتعلق بكردستان. مع العلم أن مجموع الاحتياطيات (في نهاية 2013) حسب التقرير الإحصائي السنوي للأوبك 2014 بلغ 3,158 مليار م3 (OPEC, 2014, P. 23) وهو لا يختلف كثيراً عن المجموع الوارد في الجدول.
- (2) احتياطيات الغاز في المنصورية وعكاز (IEA (2012, P.P. 37, 70) ومن جداول خلفية في (Merza (2011).
- (3) احتسبت حصة حقول باقي المنطقة الجنوبية من الاحتياطيات المثبتة للغاز في المنطقة الجنوبية تبعاً لنسبة احتياطيات النفط فيها إلى احتياطيات النفط للمنطقة الجنوبية.
- (4) في مداخلة للسيد حمزة الجواهري في 5 حزيران 2014، ضمن نقاش في شبكة الاقتصاديين العراقيين، ذكر أن مصادر في وزارة النفط بينت أن حجم حقل سيبا الغازي في البصرة قد يربو على ثلاثة أمثال ما هو متوقع وبالنتيجة فإن الاحتياطي فيه قد يزيد على ثلاثة أمثال الرقم الحالي. بالإضافة لذلك اكتُشف أن حقل سندباد الغازي شمال حقل سيبا هو جزء من هذا الأخير. على ذلك فهو في رأيه "حقل عملاق ضخم Super Giant" مع العلم أن قمته Crust قد تقع على الحدود العراقية-الإيرانية. كما ذكر أن معلومات من ذات المصادر بينت بأنه اكتُشف أن تكوينات formations نهر-عمر النفطية تحتوي على خزين reservoir لمكتنقات الغاز. إضافة لذلك وُجد أن نسبة الغاز المصاحب للنفط (GOR) لحقل نهر-عمر النفطي قد تصل إلى 4,000 قدم مكعب للبرميل (مقارنة مع معدل للعراق يبلغ حوالي 600 قدم مكعب للبرميل).